نيابة عن خادم الحرمين الشريفين.. ولي العهد رأس الجلسة الاستثنائية

مجلس الوزراء يقر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ

»

الملك:
متفائلون بأن النمو الاقتصادي سيستمر مدفوعا بنشاط القطاع الخاص

الرياض - واس

أقر مجلس الوزراء الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وذلك في جلسته الاستثنائية التي رأسها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، في قصر اليمامة بمدينة الرياض يوم الخميس الثالث من شهر ربيع الأول ١٤٣٦هـ الموافق للخامس والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠١٤م.

وبدأت الجلسة بآيات من القرآن الكريم، ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله، كلمة ضافية، لإخوانه وأبنائه المواطنين، أعلن فيها الميزانية.

وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. إخواني وأبنائي المواطنين.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: نعلنُ على بركة الله وبحمده وتوفيقه، ميزانيةَ العام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، والتي تبلغ مصروفاتها (٨٦٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) ثمان مئة وستين مليار ريال، وهي استمرار للإنفاقِ على ما يدعم التنميةَ الشاملةَ والمتوازنةَ، وتحسينِ الخدماتِ المقدمةِ للمواطنين، وإيجادِ مزيدٍ من الفرص الوظيفية لهم بالقطاعين العام والخاص.

إخواني: لا يخفىَ عليكم ما يمر به الاقتصادُ العالمي من ضعفٍ في النموّ، أسهم إضافةً إلى ما تمرُّ به السوقُ البترولية العالمية من تطورات في انخفاضٍ كبيرٍ في أسعار البترول.

وقد جاءت توجيهاتُنا للمسؤولين بأن تأخذ ميزانية العام القادم بعين الاعتبار هذه التطوراتِ وترشيدِ الإنفاق، مع الحرْصِ على كلِّ ما من شأنه خدمة المواطنين وتحسين الخدماتِ المقدمةِ لهم، والتنفيذُ الدقيق والكفْء لبرامج ومشاريع الميزانية، وما تمّ إقراره من مشاريعَ وبرامجَ لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يُسْهمُ في استدامةِ وضْعِ المالية العامة القوي، وأن تعطى الأولويةُ في العام المالي القادم لاستكمالِ تنفيذِ المشاريع المقَرّة في الميزانياتِ السابقةِ، وهي مشاريع كبيرة.

نحن متفائلون من أنّ النُموَّ الاقتصاديَّ سيستمرُّ بإذن الله، مدفُوعاً بنشَاطِ القطاع الخاص، واستمرارِ تعزيزِ التكامُلِ بين القطاعْين العام والخاص، ومواصلةِ تحسينِ أداءِ القطاع الحكومي، وتطوير التعليم باعتباره أساسَ التنمية، ومعالجةِ اخْتلالات سوقِ العمَل لإيجادِ مزيدٍ من فرصِ العمل للمواطنين والتنميةِ المتوازنةِ بين المناطق، والاستخدامِ الأمْثَلَ للموارد.

إخواني: إن بلادكم ولله الحمد تنعمُ بالاستقرار والأمن والذي نسألُ اللهَ أن يُديمَه، ومسؤوليتُنا جميعاً صيانَتُه والمحافظةُ عليه لمواصلةِ مسيرةِ النموِّ والتنمية. وأدعُو المسؤولين كافَةً لَبْذل أقْصَى الجهُود لتنفيذِ برامج الميزانيةِ ومشَاريعِها بالكَفَاءةِ والجَودةِ، لتُحْققَ أهدافها ويَنْعم بها المواطن..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس الوزراء المراسيم الخاصة بالميزانية. وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخضيري في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، إن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم، قدم عرضاً موجزاً عن الميزانية العامة للدولة، أوضح فيه النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، واستعرض الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وتطورات الاقتصاد الوطني، وبين معاليه أن ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ، اعتمدت في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي، حيثُ انخفض النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة، كما انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له منذ (٢٠٠٩م)، إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق المحيطة، وانسجاماً مع سياسة المملكة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية لتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها على المدين المتوسط وطويل الأجل، وضمان مواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، ببناء احتياطيات مالية من الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بعض الأعوام للاستفادة منها عند انخفاض هذه الإيرادات في أعوام لاحقة. وقال معاليه إن المملكة ستستمر بناءً على التوجيهات السامية بالاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة - بحول الله - وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مع بذل المزيد من الجهد للحد من النفقات الجارية، خاصة نفقات الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها، والتي تمثل قرابة (٥٠) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، كما تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن الربط بين الميزانية وما تضمنته خطة التنمية العاشرة التي تبدأ في العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة، ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (١٨٥) مئة وخمسة وثمانين مليار ريال، ووفقاً للمتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية.

وأوضح وزير المالية أن صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية ستواصل تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية، ودعم المهن الحرفية

» الاستثمار في المشاريع التنموية لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي

والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وعن تطورات الاقتصاد الوطني بين معاليه أنه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٥/١٤٣٦، (٢٠١٤م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢،٨٢١،٧٢٢،٠٠٠،٠٠٠) ألفين وثمان مئة وواحد وعشرين ملياراً وسبع مئة واثنين وعشرين مليون ريال بالأسعار الجارية، بمعدل نمو يبلغ (١,٠٩) بالمئة مقارنة بالعام المالي الماضي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص نمواً بنسبة (٨,٢١) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦,٠٦)، والقطاع الخاص بنسبة (٩,١١) بالمئة، أما القطاع النفطي فقد يشهد انخفاضاً في قيمته بنسبة (٧,١٧) بالمئة بالأسعار الجارية. وأضاف أنه بالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة (٣,٥٩) بالمئة مقارنة بنسبة (٢,٦٧) بالمئة في العام السابق، وأن ينمو القطاع البترولي بنسبة (١,٧٢) بالمئة، والقطاع الحكومي بنسبة (٣,٦٦) بالمئة، والقطاع الخاص بنسبة (٥,٧٠) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط التشييد والبناء (٦,٧٠) بالمئة، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٦,٥٤) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦,١٣) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٥,٩٧) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤,٤٦) بالمئة.

وأشار معاليه إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٥/ ١٤٣٦، (٢٠١٤م) نسبته (٢,٧) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م). أمَّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٩٩) بالمئة في عام ١٤٣٥/ ١٤٣٦، (٢٠١٤م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. ووفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥/ ١٤٣٦، (٢٠١٤م) (١،٣٤٨،٣٥٣،٠٠٠،٠٠٠) ألفاً وثلاث مئة وثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة وثلاثة وخمسين مليون ريال، بانخفاض نسبته (٤,٤) بالمئة عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (٢٠٨،١٥٣،٠٠٠،٠٠٠) مئتين وثمانية مليارات ومئة وثلاثة وخمسين مليون ريال، بزيادة نسبتها (٣,١) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٥,٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية. أمَّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام الحالي (٥٦٤،٠٨٠،٠٠٠،٠٠٠) خمس مئة وأربعة وستين ملياراً وثمانين مليون ريال، بانخفاض نسبته (٢,٦) بالمئة عن العام السابق.

وقال معالي وزير المالية إن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٧٨٨،٧٣٨،٠٠٠،٠٠٠) سبع مئة وثمانية وثمانون ملياراً وسبع مئة وثمانية وثلاثون مليون ريال، بانخفاض نسبته (٥,٦) بالمئة عن العام الماضي، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٩٨،٩٩١،٠٠٠،٠٠٠) ثلاث مئة وثمانية وتسعون ملياراً وتسع مئة وواحد وتسعون مليون ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ (٢٠١٤م)، مقارنة بفائض مقداره (٤٩٧،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠) أربع مئة وسبعة وتسعون ملياراً وأربع مئة مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) بانخفاض نسبته (١٩,٨) بالمئة.

وأشار معالي وزير المالية إلى أن تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام (٢٠١٤م) أكد أن اقتصاد المملكة حقق نمواً قوياً للغاية في السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداءً على مستوى بلدان مجموعة العشرين، وأن المملكة دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند في سوق النفط العالمية. وأشاد المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة الذي يرتكز على أساسيات قوية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، كما رحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية. واتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم رغم تراجع نمو الائتمان. وأن اقتصاد المملكة لم يتأثر بتقلب الأسواق المالية العالمية، كما أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وأعلنت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) العالمية للتصنيف الائتماني عن خفضها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من إيجابي إلى مستقر على خلفية تراجعات النفط، إلا أنها أبقت على التصنيف السيادي للدولة عند (AA-) على المدى الطويل، وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تعديل نظرتنا المستقبلية للسعودية، إلا أن نمو الاقتصاد الحقيقي لا يزال قوياً نسبياً. ويأتي الإعلان بعد إعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية خلال شهر مارس المنصرم. كما بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل اعتباراً من يوم الأحد ١٦ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٤م، ذلك بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع وفق أحكام أنظمة ولوائح التمويل.

وألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، كلمة فيما يلي نصها: الحمد لله الذي رزقنا وأغنانا بفضله، والحمد لله أن توجيهات ملكنا لنا كمسؤولين أن نكون دائماً في خدمة الوطن والمواطن. وهذه الميزانية والحمد لله فيها الخير والبركة، نأمل جميعاً أن ننفذها فيما وجه به، وبلادنا الحمد لله، تنعم بالأمن والاستقرار، وهذا والحمد لله ما جعلها كما ترون. كذلك بلادنا قبلة المسلمين ومهبط الوحي ومنطلق الإسلام والعروبة، هي مسؤوليتنا ونحمد الله عز وجل أن وفق ملكنا ووفق والده وإخوته وأجداده لخدمة الإسلام والمسلمين وشعبهم وبلدهم. نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد إن شاء الله، وأن نشكر ربنا عز وجل بما أنعم علينا، ونكون إن شاء الله، عند ثقة ملكنا فينا جميعاً، وأن ننفذ هذه في مصلحة بلدنا، وبلدنا هي التي يجب أن نكون أوفياء لها، والحمد لله وهي كذلك، وأن نعمل في خير لها إن شاء الله في يومنا وغدنا، وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.